Manar Elsharq Journal
For Management and Commerce Studies
ISSN: 2959-0655 (Print)
http://meijournals.com/ara/index.php/mejcms/index

أثر المراجعة الداخلية على تخفيض مخاطر الفساد المالي في السودان

(دراسة حالة: ولاية غرب كردفان)

د. شيماء عبدالرحيم صالح محمد[1]، د. الدومة عبد الله عبد الرحمن جدو[2]
جامعة غرب كردفان. كلية العلوم الادارية. قسم المحاسبه والتمويل / السودان
جامعة السلام - كليه العلوم الإدارية والماليه قسم المحاسبة/ السودان
Shimaabderhim@gmail.com

ARTICLE INFO

Received: 22 Mar
Accepted: 25 Apr
Volume:4
Issue: 2

الملخص

تناولت هذه الدراسة مدى فاعلية نظام المراجعة الداخلية على تخفيض مخاطر الفساد المالي في السودان. هدفت الدراسة إلى التعريف بالمراجعة الداخلية وأثرها على تخفيض مخاطر الفساد المالي وبحث جوانب القصور في تطبيق معايير المراجعة الداخلية والأسباب الداعية لها. استخدم الدراسة برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى النتائج اهمها، تساعد المراجعة الداخلية على تخفيض مخاطر الفساد المالي، ومن اهم التوصيات الدراسة، ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة .الداخلية وتفعيل دورها للأثر الإيجابي فى دعم الإدارة والأحكام على مختلف النواحي المالية بالسودان

تعد ظاهرة الفساد المالي مشكلة عالمية تصيب معظم بلدان العام ولكن بمعدلات متفأوتة، وتسلق السودان سلم البلدان ليس على صعيد التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي بل كانت له الريادة ليكون على راس هرم البلدان التي تروج وتحتضن تلك الظاهرة التي تغلغلت بين اركان ومفاصل وقطاعات الدولة السودانية، ذلك وفقآ للإحصائيات التي أو ردتها منظمة الشفافية العالمية عبر مؤشر مدركات الفسادCPI

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، مخاطر الفساد المالي.

Abstract:

This study examines the effectiveness of the internal audit system in reducing the risk of financial in Sudan. The study aimed to provide and an overview of internal auditing and its impact on reducing the risks financial corruption, as well as to examine the shortcomings in the application of internal auditing standards and the underlying causes of these deficiencies. The study used the statistical package for social sciences (SPSS) to analyze data. The study reached several findings, the most important of which is that internal auditing helps reduce the risks of corruption. Among the most important recommendations of the study is the need to increase attention to the internal audit function and to activate its role in order to achieve a positive impact in supporting management and improving oversight across various accounting aspects in Sudan.

The phenomenon of financial corruption is a global problem that affects most countries of the year, and Sudan climbed the ladder of countries not in terms of economic and social progress and prosperity, but rather it had the leadership to be At the top of the pyramid of countries that promote and embrace this abhorrent phenomenon that has penetrated the pillars, joints and sectors of the Sudanese state, according to the statistics reported by Transparency International through the Corruption Perceptions Index (CPI).

Keywords: Internal Auditing, External Auditing, Financial Corruption Risks.
Keywords : Internal audit, external audit, risks of financial corruption.

تمهيد:

من اهم اساليب تحقيق تقدم ونمو في كل من الوحدات الإقتصادية والمجتمع المراجعة الداخلية وذلك لما تضيفه من ثقة في المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشئون الوحدة أو المؤسسة ونسبة لكبر حجم المشروعات وازدياد عملياتها وتنوع

نشاطها والابتعاد التدريجي للإدارة العليا للمشروع عن تفاصيل تنفيذ السياسات والإجراءات الموضوعية أصبح من الضروري وجود المراجعة الداخلية داخل أي مؤسسة لتمثل أداة وقائية ورقابية تتضمن التحقق من عمليات المشروع ومدى تنفيذ سياسات الإدارة العليا وتوفير المعلومات لها بصورة دورية وزيادة الفاعلية لاستقلال وترشيد الموارد المتاحة ولتحقيق ذلك لابد من وجود جهاز يتكون من مراجعين على قدر من الكفاءة العملية والعلمية وتعود أهمية المراجعة إلي كونها وسيلة تهدف إلي خدمة إدارة المنشأة في الرقابة المالية والإدارية، فالمراجع الداخلي في تنفيذ مهامه الوظيفية مستقل فهويتأكد من التماشي مع السياسات والإجراءات والسجلات وفحصها بغرض تحديد مسؤولية كل فرد في المنظمة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في قياس أثر استخدام نظام المراجعة الداخلية على تخفيض مخاطر الفساد المالي في السودان قيد الدراسة ويواجه العديد من العقبات الأمر الذي يتطلب وجود نظام فعَال للمراجعة الداخلية لتحسين الأداء ويمكن إثارة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما هو أثر المراجعة القبلية على سلامة السجلات وتخفيض مخاطر الفساد المالي؟

2- ما هو أثر المراجعة البعدية على سلامة السجلات من الأخطاء المحاسبية قبل إكمال الدورة المحاسبية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأتي، الأهمية العلمية: تقديم إطار علمي نظري لتطوير المراجعة الداخلية كأداة للرقابة المالية في المؤسسات الحكومية في ولاية غرب كردفان، الأهمية العملية:

المساهمة في تطوير وتحسين الأداء المحاسبي بولاية غرب كردفان والمساهمة في تطوير اساليب المراجعة الداخلية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأتي

1- التعريف بالمراجعة الداخلية وأثرها في تخفيض مخاطر الفساد المالي بالموسسات الحكومية بولاية غرب كردفان.

2- بحث جوانب القصور في تطبيق معايير المراجعة الداخلية بالمؤسسات الحكومية بولاية غرب كردفان والأسباب الداعية لها.

3- التعرف على العلاقة بين اساليب المراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية بالولاية.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

1- تؤدي المراجعة القبلية إلى تخفيض مخاطر الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية.

2- تطبيق المراجعة الداخلية البعدية يزيد من نسبة وجود الاخطاء المحاسبية في السجلات والدفاتر المحاسبية بالمؤسسات الحكومية.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحثان المناهج التالية، المنهج التاريخي: بغرض تتبع الدارسات السابقة لدراسة الحالة، المنهج الاستنباطي: لتحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات، المنهج الإستقرائي: وذلك بغرض إختيار فرضيات الدراسة.

حدود الدراسة الدراسة تغطي الحدود التالية، الحدود الزمانية: الفترة من 2025 –2020، الحدود المكانية: ولاية غرب كردفان
أدوات ووسائل جمع البيانات: المصادر التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات:
المصادر الأو لية: الملاحظات – والمقابلات الشخصية واستمارة الاستبيان.
المصادر الثانوية: الكتب والمجلات والدوريات والرسائل العلمية والإنترنيت.

الدراسات السابقة:

– **دراسة: ايناس الزهراني، 2021م،** هدفت هذه الدراسة إلى إلى عقد مقارنة بين الأنظمة والتشريعات السعودية والمواثيق الدولية في تنظيم مسألة الاخبار عن الفساد المالي والإداري، اعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن هناك أساس قانوني وتشريعي يقضي بحق الفرد في الإخبار عن الفساد المالي والإداري من خلال الإخبار أو الشكوى أو تنظيم للسلطات المصاحبة بالإختصاص.

يلاحظ الباحثان أن هذه الدراسة يتفق مع دراسة الباحثة في الإخبار عن الفساد المالي، بينما يختلف عنها في مجال التطبيق.

– **دراسة: جنان مهدي، (2022م)،** هدفت الدراسة إلى تفعيل الدراسة دور الرقابة المالية للحد من الفساد المالي ومدى كفاءة الأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة من ديوان الرقابة المالية وتقديم بعض المقترحات لتفعيل دور الرقابة المالية وبيان مدى التزام المدققين بأبعاد الرقابة المالية لتحقيق هدفها وهو الحد من الفساد المالي. اعتمدت الدراسة على بعض المصارف الحكومية والأهلية العراقية وهي مصرف الرافدين، مصرف الرشيد، مصرف التنمية الدولي ومصرف بغداد الأهلي العراقي واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط وتوصلت الدراسة على عدة نتائج منها، وجود علاقة تأثير ذي دلالة إحصائية بين أبعاد الرقابة المالية ومؤشرات المالي وأن تمسك الموظفين بالكفاءة والأخلاق المهنية في عملهم للحد من الفساد المال.

يلاحظ الباحثان معها في ظاهرة الفساد المالي، واختلف عنها في مجال التطبيق الدراسة.

– **دراسة: دارين عادل كامل، (2026 م)** اهدفت الدراسة إلى بيان أثر الدور الوقائي للجان المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات ورفع جودة التقارير المالية اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى النتائج منها، أن الدور الوقائي التي تمارسه لحنة المراجعة على السياسات المحاسبية المتبعة وعلى عملية إعداد القوائم المالية تعتبر وسيلة فعالة للقضاء على عدم تماثل المعلومات ورفع جودة التقارير المالية في الشركات..يتفق الباحثان مع هذه الدراسة في دور لجان المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات، بينما يختلف عد الدراسة في الفساد المالي والإداري.

أو لاً: نشأة المراجعة:

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر مراحل التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل والدفع فالمراجعة قديمة قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة لإشباع حاجاته، (خالد امين 1999 ص6).

إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لمراجعة ومراقبة الحسابات التي لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها، (حمدي 1978 ص14).

في الفترة ما قبل سنة 1500 ميلادية كانت المحاسبة تقتصر على سلطات الدولة والمشروعات العائلية التي كانت تهتم بجرد المخزون السلعي، وكانت هذه العملية تتميز بتكرارها بغية الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب بالدفاتر المحاسبية، (اشتيوي1996م ص14).

خلال الفترة الممتدة م ابين [1500–1850م] والتي تميزت بانفصال ملكية المؤسسة عن الإدارة تم تطبيق نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي نفسه مع ظهور نوع من الرقابة الداخلية وعليه قامت الشركات بإصدار قوانين في العمل لحماية المساهمين ضد قلة نزاهة على المشاريع،الرأسماليين المغامرين مثل جماعة عقد،(القاضي ودحدوح 1999م، ص14).
مع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا فإن الهدف الرئيسي للمراجعة لم يتغير وهواكتشاف الغش والخطأ، ولكن التغير المهم هوالاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم المحاسبية لاكتشاف ومنع الأخطاء والغش.(الهادي 2006م، ص17).

مفهوم المراجعة:

من خلال مفهوم المراجعة في تعريفها وأهميتها وأهدافها

1– تعريف المراجعة: إن معالجة مصطلح المراجعة من عدة زوايا أدى إلى ظهور عدة مفاهيم لها ولكنها تشترك في الأهداف والمجالات التي تعمل فيها، وسنذكر بعض المفاهيم منها:

المراجعة هي جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل وكذا تعرف المراجعة على أنها« مثل إصدار رأي محايد وعليه يعلل توافق بين ما هوموجود ومصدره،(الفين وجيمس 2002م، ص21).

ويتركز هذا التعريف على إصدار رأي فني محايد من طرف المراجع .

حسب الجمعية الأمريكية للمحاسبة تعرف المراجعة بأنها: عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعة، وكذا توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية،(منصور ومحمد1994م، ص 5).

بهذا التعريف فإن المراجعة هي عملية منظمة تتأكد من تطابق القوائم المالية مع المعايير المحددة مسبقا، وكذا تكوين رأي عن نتائج الفحص .ومن المفاهيم السابقة نستنتج أن المراجعة ليست فرعا من المحاسبة بل هي مستقلة حيث تبدأ حين تنتهي المحاسبة، وتعتمد على الفحص الذي يحدد مدى مطابقة النتائج للتنظيمات المحددة مسبقا .

2– أهمية المراجعة:

لقد تطورت المراجعة بتطور المؤسسات وكبرها، فالمراجعة تعتبر مهمة بالنسبة لمختلف الشرائح من المجتمع سواء كانوا مستثمرين، مسيري المؤسسات، البنوك وحتى الهيئات الحكومية، حيث تؤدي المراجعة دورا مهما في الأو ساط المالية والحكومية الاقتصادية كون أن المعلومات المالية التي تعتمد عليها ضرورية لأي مجتمع، فالمستثمر يتخذ قرارات الشراء والبيع لاستثماراته بناءا على كما أن مسيرو المؤسسات يتجهون إلى التأكد من بلوغ الأهداف المسطرة والتحقق من تلك المعلومات من مدى مصداقية المعلومات والبيانات المحققة من المتابعة والمراجعة الدورية، والتي تستعمل كوسيلة لإثبات مدى نجاح إدارة المشاريع وتساعد على اتخاذ قرارات التسيير،(الهادي 2006م، ص 20).

وحتى البنوك تقوم باتخاذ قرارات تقديم القروض، وفي حالات كثيرة نجد تضارب المصالح ما بين تلك الجهات والجهات المستفيدة من هذه المعلومات، لذا نشأت الحاجة إلى مراجع مستقل يتأكد من صحة المركز المالي والمعلومات المالية،(مختار 2007م، ص7).

أن أهمية المراجعة تظهر من خلال التوصل إلى إبداء رأي محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة، (الهادي 2006م، ص 20).

ثانياً: أهداف المراجعة: (حمدي 1978، ص 27)، لقد صاحب تطور المراجعة تطور في أهدافها، كما أن عملية المراجعة تسعى إلى الآتي: تطبيق إجراءات وتعليمات المؤسسة،حماية ووقاية تراث (ممتلكات) المؤسسة .

وقد ظهرت أهداف حديثة للمراجعة نظرا لتطور المراجعة في حد ذاتها نذكر منها:-(يوسف 2002م، ص 11).

– تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة– التأكد من صحة الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية – دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات المالية والإجراءات الخاصة بها–تقييم الأداء داخل النظام والمؤسسة.

هذه الأهداف تستخدم كحلقة وصل بين معايير المراجعة وإجراءاتها، ولا بد من تطبيق بعض الأهداف أو كلها عند تدقيق أرصدة القوائم المالية، ففحص السجلات والتقارير ينتج للمراجع الداخلي مقدرة على الحكم على الموضوع كما يجب التأكد من تحقيق أهداف المراجعة عند مراجعة حسابات القوائم المالية والمتمثل في الاتى: (امين 2007م، ص 39)

– شرعية وصحة العمليات المالية – الملكية(الحقوق، الالتزامات) واستغلال الفترة المالية.

– التقييم والوجود وكذا عرض القوائم المالية بصدق وعدالة.

(الإفصاح) وتهدف مراجعة القوائم المالية إلى تمكين المراجع من إبداء رأيه عما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت في كل جوانبها الهامة طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليه (امين 2006م، ص 31).

ثالثاً: التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية:

رغم الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية إلا أن المؤسسة بحاجة ماسة إلى كلاهما فهما متكاملتان حيث تعتمد الثانية إلى حد كبير على الأو لى، كما تتحدد مدى سهولة أو صعوبة تطبيق المراجعة الخارجية بمدى جودة أو عدم جودة الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية مكملة للمراجعة الداخلية نظرا لاستقلالية وموضوعية المراجع الخارجي.(بوتين 2003م، ص ص 24–25)

كما أن اهتمام المراجع الداخلي بعملية الرقابة الداخلية من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدواتها، فإن المراجع الخارجي يحتاج إليها لتحديد نطاق فحصه ومراجعته، وكذلك عمل المراجع الداخلي على مدار السنة المالية يعطيه الفرصة للقيام بإجراءات الفحوص التحليلية والتفصيلية فحين يقوم المراجع الخارجي في كثير من الأحيان بالقيام بالمراجعة الاختيارية وليست الشاملة والتي تعتمد إلى حد بعيد على نتائج الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي(سوافري وعبد المالك 2003م، ص 38).

إضافة إلى ذلك فإن المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة وظيفة مراقبة التسيير، بينما مراقبة التسيير تقوم على تحليل موازنة خلية المراجعة.(الصبان 2003م، ص 376)

رابعاً: الإطار المفاهيمي للفساد المالي

1– مفهوم الفساد المالي: ان مصطلح الفساد يحتوي على معانى متعددة في مضمونه، ويأتي هذا التنوع في المفهوم نتيجة انتشاره في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، فهو يتواجد في كل تنظيم يمتلكه شخص ذو جانب احتكاري أو قوة مهيمنة أو صاحب قرار على الصعيد الخدمي وكذلك السلعي أو الإداري، لذلك كانت هناك محأو لات حثيثة على تعريفه من ناحية الفقه الوضعي، إلا أنه وقبل الدخول لتلك المحأو لات لابد من الإشارة إلى أن الفساد بصورة عامة يخضع لا تجلهين أو لهما يرى الفساد من منظور أخلاقي، والذي يذهب مؤيديه لاعتبار الفساد ظاهرة غير أخلاقية قائمة على مبدا الخروج عن الأعراف والمعايير السلوكية والأخلاقية للمجتمع، أما أصحاب المنظور الثاني(المنظور المهني أو الوظيفي) فهم يرتأو ن لاعتبار الفساد مهنة اجتماعية شأنها من شأن أي مهنة أخرى، حيث أن أي شخص من وجهة نظرهم يستطيع التغلب على بعض المعوقات التي تعترضه باستخدام أحد أدوات الفساد، مثال ذلك تقديم رشوة الغاية منها تذليل مصاعب واجهت عمل معين على أثر الروتين الإداري وتعقيداته(بن مشري، 2001،ص5).

ورجوعآ للمحأو لات الفقهية التي تطرت لتفسير وتبيان مصطلح الفساد نذكر ما يأتي:

1. التعريف الذي جاء به صامويل هنتنغتون والذي قال فيه" أن الفساد ما هو الإ سلوك يرتكبه الموظف العام عندما يبتعد ويتخلى عن المعايير المتفق عليها، قاصدآ تحقيق مطامع ورغبات خاصة"(Huntington,2001;253).
2. محمد، عرف مجمع أو كسفورد الفساد بانه:" انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة"(2012،ص 13).
3. وعرفته منظمة الشفافية العالمية بانه"استخدام سيئى للسلطة يكوم في غالب الأحيان متعمدآ بغية تحقيق منافع شخصية، وهوتعريف يشابه في مضمونة ما أو ردته هيئة الأمم المتحدة والتي قالت ان الفساد هوسواء استغلال للسلطة مقابل الحصول على مكتسبات شخصية، الأمر الذي ينجم عنه إضرار بالمصلحة العامة"(حسن 2012م،ص 277).
4. وعرفه البنك الدولي على انه"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي لتحقيق مزايا ومنافع خاصة"(الحمش،2006م، ص 14).
5. كما تطرق أديلهرتز والذي يعتبر من أو ائل الفقهاء إلى الفساد حيث عرفه على انه" فعل خارج عن القانون أو جانب من الجوانب الغير قانونية المرتكبة وفق وسائل وأدوات غير مادية تتسم بالسرية وبكونها خادعة للتشريعات القانونية والاجتماعية، بهدف استحصال أموال وامتيازات وممتلكات"(سليمان،2005م، ص 148).
6. كما عرفه روبرت تيلمان على أنه"شيء يسود ضمن بيئة تدعم فيها سياسة الدولة نظامآ بيروقراطيآ، وتنشأ معظم معاملات هذا النظام في سرية تامة"(إبراهيم،2005م، ص 5).
7. كما تم تعريف الفساد من قبل جوزيف سنتوريا Joseph J. Senturia على انه:"سوء استخدام السلطة العامة من اجل منافع شخصية(Alemann2008:1)

مما سبق يمكن القول أن الفساد بمفهومه الشامل يتضمن كل إفعال التي يمارسها الأشخاص داخل وخارج إطار العمل الحكومي، حتى في حال شخص عامل في الحكومة وذلك مشروطآ باستثماره لموقعه الوظيفية في الاعمال التي تعتبر فساد، أما فيما يتعلق بمفهوم الفساد الإداري فيستمد شرطه الأساسي من كون الشخص الفاسد هو موظف أو صاحب سلطة أو لتادية الاعمال الفاسدة والمشبوهة، كما يعرف الفساد المالي على إنه مخالفة للآحكام والقواعد المالية وكذلك الإداري في الدولة عبر مختلف مؤسساتها، كما يتم اعتبار الفساد الإداري خطوة تسبق عملية الفساد المالي لذلك فإن الإخير يمثل نتيجة حتمية له (السعدي،2009م، ص8).

2- مظاهر الفساد المالي: يتم التعبير عن ظاهرة الفساد المالي عبر مجموعة سلوكيات متداخلة ومتشابكة في غالب الأحيان، ويمكن تصنيفها وفق الآتي(أبودية،2004م، ص 3):

1. **الرشوة:** وتعني الحصول على منافع أو أموال إضافية لقاء تنفيذ عمل أو إجراء يتنافى مع أصول المهنة أو الوظيفة.
2. **المحسوبية:** والمقصود بها تأدية الأعمال لمصلحة شخص ما أو جهة معنية يتبع لها ذلك الشخص كأن تكون عشيرة أو عائلة أو منظمة حزبية من غير أن يكونوا مستحقين لها.
3. **المحاباة:** أي تفضيل جهة تتبع لصاحب النفوذ أو السلطة على حساب جهة أخرى في عمل منافي للاستحقاق، والغاية الأساسية من ذلك هومقابل الحصول على منفعة معينة.
4. **الواسطة:** تفسر الواسطة على أنها تقديم الأفضلية لشخص أو جماعة معينة من دون الالتفاف إلى عوامل الكفاءة اللازمة، مثال ذلك منح شخص محدد لمنصب أو مسؤولية معينة لأسباب تتعلق بالانتماء الحزبي أو العشائري ويكون ذلك خارج إطار الأحقية والكفاءة.
5. **الابتزاز والتزوير:** لغرض الحصول على المال أو خدمة من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير

النقود وكذلك من صور الابتزاز مسأومة الافراد والمنظمات بمعلومات غالبا ما تكون سالبة وتكون لدى المبتز حصريا(العنزي،2002م، ص 25)

6. **الإسراف ونهب المال العام:** هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات.(محمد، 2016م، ص 203)
7. **مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية:** من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسئولين الكبار وأسخاص آخرين متمثلين بأقاربهم أو أو لادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الإموال وليس تنفيذا للصفقة.(كريفار وبربري، 2017م، ص 59)
8. **اختلاس الأموال:** يعتبر من اسوء الانحرافات المالية، حيث يلجا الكثير من المسؤولين إلى استغلال نفوذهم ووظائفهم عن طريق اختلاس أموال الدولة، وهذه الأموال تعتبر امانة يجب المحافظة عليها، وهذه الاعمال لا تتفق مع اخلاقنا الإسلامية الكريمة وتنطوي على اخلال جسيم بواجبات الوظيفة العامة وزعزعة الثقة لدى موظفي الدولة والتشكيك في نزاهتهم.(إسماعيل،2014م، ص 22)

3- أسباب الفساد المالي: تتعدد الأسباب المؤدية للفساد المالي والإداري ويمكن تمثيل أهمها وفق ما يأتي: (الغالبي والعامري ص ص،358 -396: 2010).

1. **مسببات تنظيمية: (مؤسسية):** وتتضمن ضعف المنظومة الرقابية والبطالة المقنعة وطبيعة العمل المؤسسي، فضلاً عن حجم المؤسسة والعلاقة مع المسؤولين في الهيكل الإداري وكذلك عدم الاستقرار على المستوى المهني.
2. **مسببات شخصية:** تتعلق بمدة الخدمة والعمل الوظيفي بالإضافة لعامل العمر والمهنة والجنس والتحصيل الدراسي والحاجة المادية والتخصص الدقيق والانانية والوعي العام.
3. **مسببات بيئية:** وتشمل عوامل البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التشريعية.

4- اهم العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري: وهي العوامل التي من شأنها التسبب في بث وشيوع ثقافة الفساد على اصعيد المالي والإداري، ويمكن إيجاز أهمها وكما في الإتي:

1. **العوامل الاقتصادية:** تتلخص اهم العوامل الاقتصادية والتي تدفع باتجاه تعاظم واستفحال فكرة الفساد المالي والإداري بالآتي(محمد،:2011م،ص 2):

- الفقر وإتساع الفجوة بين الطبقة المعدمة والطبقة الغنية المترفة، وهذه الفجوة تمثل حجر الأساس الذي تتكون عليه أساسه البيئة الخصبة لنمو ظاهرة الفساد المالي والإداري.
- احتكار الدولة في إدارة دفة القيادة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وهوما يدفع موظفيها نحوفرض سلطاتهم وأساليب نفوذهم لاستحصال الهيمنة على كافة المجالات القطاعية.
- ارتفاع المستوى المعيشي والذي يتزامن مع تراجع رواتب موظفي القطاع العام، واللذين يشكلان حافزاً رئيساً لممارسة صفقات الفساد وما يدفع البعض ممن يعاني العوز للبحث عن مصادر إضافية للدخل ووفق أساليب غير شرعية.
- تعاظم آفة البطالة مع تنافص في فرص العمل، على أثر تراجع حجم الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي.
- التنافس في مجال اقتناص الفرص الاقتصادية واكتساب الأرباح وتحصيل العوائد يدفع المتعاملون مع الأجهزة الإدارية ومرؤوسيها إلى تقديم الرشوه للاستحواذ على تلك الفرص.

2. **العوامل السياسية:** ويتجه معظم الباحثين لاعتبارها من اهم مسببات حدوث ظاهرة الفساد المالي والإداري، نستعرض أهمها كما يأتي(الجبار،-2012م، ص 143):

- عجز الدولة في القيام بعملية اشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص تقييم مسأله احتياجات الموظفين والعاملين لديها، فضلآ عن غياب العدالة التنظيمية في توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين.
- قلة الوعي السياسي والجهل في معرفة الآليات والسياقات الإدارية والتي تمثل دستورآ للعمل الذي يجب اتبعة وممارسته من قبل السلطات، وأمر قائم على عاملي الكفاءة والخبرة في إدارة شؤون الدولة.
- تسييس القضاء وعدم استقلاليته وهومرتبط أيضآ في عدم وجود جانب لفصل السلطات، حيث يلاحظ استقلالية القضاء وانفراده في الإدارة بمعزل عن النظام السياسي في معظم البلدان المتقدمة، وهوما يولد نظاماً يتبع الحكم الراشد وخاضعاً للرقابة والتقويم.
- ضعف الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع الدولي في محاربة أو جه الفساد، واقتصارها في الرقابة على العمل الحكومي.

3. **العوامل التنظيمية والإدارية:** وهي العوامل التي تتميز عن مثيلاتها في كونها تمثل عواملاً داخلية لها علاقة مباشرة في الهيكل التنظيمي نفسه سواء كان ذلك على مستوى الإدارة العامة ككل أو كان جهازاً إدارياً، ونستعرض فيما يلي البعض من الظواهر التنظيمي والإدارية والتي من شأنها خلق مناخ ملائم للفساد وللذين يقومون عليه(عبداللطيف، 2012م، ص 95):

- تراجع مستويات المسائلة والشفافية الذي يترافق مع غياي الرقابة المالية والإدارية.
- انعدام وضوح السياسة العامة لإدارة الهيكل التنظيمي، فضلاً عن غياب المخطط الهيكلي العام وهوما أسفر عن في نهاية الأمر لتضارب المسؤليات وحدوث ازدواجية أدت لتقييد عمل الجهاز الإداري.
- تجاهل المعايير والأسس الموضوعية في اختيار القيادة الإدارية الناجعة واستشراء نموذج القدوة السيئة.
- سوء استخدام وتطبيق التعليمات والأنظمة والقوانين.
- عرقلة تطبيق مبادئ العدالة التنظيمية بين موظفي الدولة في مسألة توزيع الواجبات وكذلك الاستحقاقات.
- إعطاء الوحدات الاقتصادية لواجبات تتعارض وقدراتها المادية والبشرية ما يشكل عبئاً عليها وينجم عن ذلك قصور في مسألة إنجازها لفروضها، وهوما يدفع بعض المراجعين باتجاه اتباع طرق ملتوية لإنجازها وتسييرها.

4. **العوامل الاجتماعية:** يودي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية، وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما يؤدي إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام.(عادل،2014م، ص 183).

خامساً: أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي في السودان، تمثل في الآتي، (عادل، مرجع سابق، 2012م، ص 184).

1. غياب أي جهود لتحسين صورة السودان عالمياً، على مستوى الشفافية والنزاهه.
2. يعزي سبب تراجع السودان في التصنيف إلى الفساد في القطاع العام وكذلك في ضعف أجهزة الرقابة وضعف جهود ومبادرات الحكومة في مكافحة الفساد.
3. وكذلك البيروقراطية المفرطه وتضارب المصالح.
4. عدم وجود عقوبات رادعة للمتأو زين ومعاقبة المسئولين المتجأو زين.
5. إساءة إستخدام الموارد العامة للمصالح الخاصة.
6. إحتمالات التعامل مع مسئولين فاسدين في الرشأو ى الصغيرة إلى الفساد السياسي الكبير.

7. أن هنالك عوامل كثيرة أدت إلى انتشار الفساد بصورة وبائية منها غياب الضمير الإنساني والواعز الديني وكذلك ضعاف وسائل الرقابة المالية على مستوى المراجعة الداخلية والمراجع القومي لعدم توفير الإمكانيات والوسائل حتى تقوم تلك الأجهزة بدورها على الوجه الاكمل.
8. وكذلك مشكلة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب والانتماء الحزبي لشغل الوظيفه العامة، وما يلى ذلك من استغلال النفوذ وإرضاء جهات على حساب اللوائح والقوانين.

سادساً: الجهات التي تتولى مسؤوليات مكافحة الفساد المالي في السودان

في إطار مواجهة الفساد المالي والإداري صدر في 1989 أو ل مرسوم لمكافحة الثراء الحرام والمشبوه من قبل المجلس الانتقالي العسكري في السودان ومن ثم أنشئت أدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه، وبعد سنوات تنأولت بعض الصحف السودانية موضوع افساد وعن إنتشاره، حيث أصدر قرار بإنشاء آلية لمكافحة الفساد فعلاً تم إنشاء المفوضية لمكافحة الفساد 2013، على أن تقوم بمتابعة ما نشر عن الفساد في وسائل الاعلام والعمل على انتسيق بين رئاسة الجمهورية والجهات المختصة في وزارة العدل، والمجلس الوطني لإستكمال المعلومات والتقارير بشأن ما يقال عن الفساد في الدوأوين الحكومية، واجهت المفوضية صعوبات وعقبات في التصدي للمفسدين والقيام بمهامها على الوجه المطلوب وذلك بسبب الحصانات، وتشير دراسة أن 25% من الشعب السوداني يمتلك حصانات قانونية وفقاً لتصريحات وزير العدل، كشفت منظمة الشفافية السودانية في اخر تقرير لها أن تكلفة الفساد المالي والإداري في الدولة فاق ال18 مليار دولار سنوياً، وفي إطار الجهود المبذولة للإصلاح صدر مشروع قانون جديد لمفوضية مكافحة الفساد في أغسطس وتم إجازته من قبل البرلمان، حيث أفصحت المصادر عن منح المفوضية لأو ل مرة صلاحيات كاملة وواسعة وسلطات إجرائية أهمها إستدعاء ورفع الحصانة من الدستوريين وغيرهم دون اللجوء أو الإستعانة بالإجهزة المختصة. www.ohchr.org

سابعاً: جهات مكافحة الفساد في السودان:

1. **إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه:** هي إحدى الإدارات التابعة لوزارة العدل التي تعني بمكافحة الفساد المالي، تم إنشاؤها بموجب أحكام المرسوم الدستوري الثالث لجمهورية السودان لعام(1989) لتنقية الإختصاصات وممارسة السلطات الآتية: (قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لجمهورية السودان لسنة 1989م، السودان، وزارة العدل)

- ❖ تلقي إقرارات الذمم المالية من المسولين واحالتها إلى اللجان المختصة بغرض فحصها.
- ❖ الفصل في الشكأو ى المتعلقة بالثراء الحرام أو المشبوه المقدمة من أي شخص إما إليها مباشرة أو المحالة إليها من جانب النائب العام أو أي قاضي أو الضابط المسئول عن نقطة الشرطة.
- ❖ التحقيق من تلقاء ذاتها مع أي شخص إذا إتضح لها أنه مشتبه في إثرائه حراماً أو مشبوه.
- ❖ ويقصد بالثراء الحرام كل مال تم الحصول عليه من الصالح العام دون عوض أو بغبن فاحش أو عن طريق إستغلال سلطة الوظيفة العامة ونفوذها، أما المال المشبوه فهو كل مال يطرأ على أي شخص ولا يستطيع بيان من أي جهه مشروع إكتسبه، ومن الاليات التي تستخجمها إدارة الثراء الحرام والمشبوه من أجل الحد من ممارسات الفساد المالي الإجراءات التالية:
- ❖ الحجز على المال موضوع الثراء الحرام أو المشبوه وتوجيه الأمر إلى الجهات المختصة بمصادرته لمصلحة الحكومة عند الإدانة أو ثيوت الثراء المشبوه حسب الحالة.
- ❖ معاقبة كل شخص بثري ثراء حراماً بالسجن لمدة لا تجأو ز العشرة سنوات أو غرامة لا تجأو ز ضعف مبلغ المال موضوع الثراء أو العقوبتين معاً.
- ❖ عزل كل موظف عام تتم إدنته بالثراء الحرام أو يثبت ضده الثراء المشبوه أو يفصل من منصبه بحسب الحال.

2. **منظمة الشفافية السودانية:** منظمة الشفافية السودانية هي منظمة طوعية مستقلة لا تخضع لحكومة ولا تنتمي لحزب أو جهة محددة، ولها شخصيتها الإعتبارية وخاتمها العام وحق التقاضي باسمها، تأسست في العام(2007م)، وتم تسجيلها لدى مفوضية العمل الطوعي والإنساني، ومارست نشاطها كأول منظمة للشفافية في السودان في أبريل من العام (2014م)، وهي ليست فرع من فروع منظمة الشفافية العالمية التي لها أكثر من(90) فرعاً حول العالم ولكنها شريك أصيل لهذه المنظمة الدولية في مجال مكافحة الفساد.

تعمل منظمة الشفافية السودانية على بناء شراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام المختلفة من أجل تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد خصوصا الفساد المالي والإداري وتهدف إلى تفعيل الدور المجتمعي الوطني مع شركاء التنمية في مكافحة الفساد عبر تقوية قيم ممارسات الشفافية ومحاصرة ومنع الإثر المدمر للفساد المالي.

إكمال القصور في مقومات الشفافية وطرق واليات محاربة الفساد تشريعية ومؤسسية ورقابية وتنفيذي في إطار الخطة المبنية على مؤشر مدركات الفساد ومتطلبات الوضع الراهن في السودان والشرق الأو سط وشمال إفريقيا. (النور،2016م، ص 3).

تعد المنظمة تقرير سنوي عن واقع تفعيل الشفافية ومؤشر مدركات الفساد محليا وذلك في ديسمبر من كل عام تسلم نسخة منه لمنظمة الشفافية الدولية ونسخة منه إلى وزارة العدل، وتعتمد المنظمة في تقريرها السنوي على تقرير المراجع العام وتقارير منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان العاملة داخل السودان والنشرات التي تصدرها وسائل الإعلام الرسمية والإلكترونية عن واقع الفساد في السودان، وبعض رجال الأعمال فيما يتعلق بالرشوة بين الموظفين في المؤسسات، ومن الآليات التي تنتهجها المنظمة من أجل بسط الشفافية والحد من ممارسات الفساد المالي الآتي: (البشاري، 2014، ص 26).

- رفع الوعي بمخاطر الفساد ونتائجه اليومية والمستديمة.
- تعزيز قدرات المؤسسات الرقابية في الدولة والمؤسسات وضمان إستقلاليتها وفعاليتها.
- العمل مع المنظمات الوطنية الأخرى على منع الفساد المالي من خلال الرقابة على عقود المشتريات العامة بإيجاد إتفاقيات ملزمة بين وكلاء المشتريات وأصحاب العطاءات بموجب تقانات مكافحة الفساد.
- إكمال واصلاح المنظومة التشريعية الخاصة بمكافحة الفساد لسد الفجوة القانونية التي تسمح للمفسدين بالإفلات من العقوبات.
- تطوير مؤشرات القياس وتحفيز الطلب على الإصلاح وتقديم الحلول البناءة على الصعيد الوطني.
- حماية وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من الإضطلاح بدورها كشريك رئيس في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

3. **هيئة محاربة الفساد:** وبتاريخ 24\2\2019، قبل الإطاحة بالرئيس عمر البشير بشهرين أصدر قراراً بحل ديوان المظالم العامة وتشكيل هيئة لمحاربة الفساد عوضا عنه، وشمل القرار" تكوين مركز فيدرالي لمحاربة الفساد بدلا من الديوان" ويأتي القرار ضمن توجيهات الحكومة المعلنة لمحاربة ومكافحة الفساد في البلاد.

ثامناً: الدراسة الميدانية

– وزارة المالية ولاية غرب كردفان:

تعتبر وزارة المالية والاقتصاد والقوة العاملة من أهم الوزارات لولاية غرب كردفان وقد اكتسبت هذه الأهمية لعظم دورها الذي تقوم به من بين الوزارات الأخرى , باعتبارها القائم علي المال العام وذلك من خلال وضع مقترحات الموازنة العامة للدولة وتقديم القوانين المصاحبة لها لجهات الاختصاص لأجازتها ,وأصادر اللوائح والقوانين التفسيرية لبعضها ومتابعة تنفيذها , كما تقوم وزارة المالية عبر أجهزتها المختلفة بمراقبة تنفيذ الميزانية وبالإشراف على تحصيل المال لتحقيق أهداف

الدولة المتمثلة في الإنفاق علي المرافق المختلفة من تعليم وصحة ومشروعات التنمية المختلفة ,فوزارة المالية بولاية غرب كردفان كغيرة من وزارات المالية المنتشرة بالولايات يقع عليها هذا العبئ الكبير وتشتمل وزارة المالية علي الأتي من الإدارات :

أو لاً: وزير المالية والاقتصاد: تتبع لادارتة مباشرة كل من 1- المجالس واللجان المتخصصة 2- ديوان الحسابات 3- مفوضية الاستثمار 4- وحدة مكافحة الفقر 5- الإدارة العامة للمراجعة الداخلية 6- ديوان شئون الخدمة .

ثانياً: مدير عام المالية والاقتصاد: تتبع لادارتة 1- مركز المعلومات والبحوث 2- المكتب التنفيذي 3- الإمداد والأصول والتخلص من الفائض والمشتريات 4- العلاقات العامة 5- المراجعة الداخلية.

ثالثاً: إدارة الشئون المالية والإدارية: تتبع لها 1- الإدارة العامة للمالية وتحتوى علي الأتي أ- الإيرادات ب – الفصل الأو ل ج – التخطيط التنموي د- الإدارة العامة للموازنة 2- الإدارة العامة للاقتصاد: تتبع لها كل من أ- التعدين ب- التجارة التمويل ج- التعأو ن د – الصناعة والنقل والبترول.

: - قسم المراجعة الداخلية

لأهمية المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية وخاصة الجزاء المالي بوزارة المالية وأقسامها المنتشرة في جميع محليات ولاية غرب كردفان وذلك للضبط المالي وسلامة المستندات من الأخطاء والغش وذلك عبر مدير المراجعة في حاضرة الولاية تم تأسيسها بموجب القرار رقم (1) في العام 2000م من وزير المالية أنزاك حيث كانت نواه للمراجعة الداخلية بالولاية ونطاقها وحدودها متمثلة في (8) وزارة وجهات سيادية مثل أمانة الحكومة والمجلس التشريعي و(14) محلية وكان سندها القانون الذي انشأ بموجب القانون في العام 1997م أستمر حتي صدور قانون المراجعة القومي في العام 2010م الذي ينص في المادة (17) إعطاء الولايات الحق التشريعي للمراجعة الداخلية لإصدار القوانين واللوائح الخاص بالولايات حتى جاء قانون في 2016م بمنح الولايات مزيدا من التشريعات الخاصة بالمراجعة الداخلية وذلك مما جعل ولاية غرب كردفان تتوسع في نطاق المراجعة الداخلية حيث كان هنالك عدد (9) مراجع فقط والآن بلغ عدد المراجعين إلى (51) مراجع متوزعين في مؤسساتها المختلفة والمحليات. تتّبع المراجعة الداخلية بولاية غرب كردفان أسلوب: المراجعة السابقة والمصاحبة واللاحقة(القبلية – وقتية – بعدية) وتهدف:في المساهمة علي توصيل القرارات ومتابعتها ومقارنة المخطط مع المنفذ فعلا ومتابعة عمل الرقابة الداخلية.

وتتبع المراجعة الداخلية لوزير المالية بالولاية ويوجد بها مدير المراجعة الداخلية وله مساعدين في كل محلية من المحليات المختلفة كم يوجد مراجع يسمى مراقب بالولاية يتبع لديوان المراجعة العامة بالمركز

تاسعاً: جمع وتحليل البيانات

عرض وتحليل البيانات الأساسية) الشخصية):

الفئات العمرية للمبحوثين، جدول (1): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من21	1	%1
من 21 – 35 سنة	57	%57
من 36 – 50 سنة	38	%38
أكثر من 50 سنة	4	%4

الجملة	100	100%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (1) يتضح أن 1% (شخص واحد) من جملة أفراد العينة عمره أقل من 21 سنة وأن 57% منهم تتراوح أعمارهم ما بين 21 – 35 سنة وأن 38% من جملة أفراد العينة تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية من 36–50 سنة بينما 4% من جملة أفراد العينة أعمارهم تبلغ أكثر من 50 سنة، مما سبق نستنتج أن معظم أفراد العينة المستهدفين بمنطقة الدراسة تقع ضمن الفئة العمرية من 21 – 50 سنة هذا مما كان له أثر فعّال علي الإجابة للأسئلة بوضوح فنجد الأعمار ذات خبرة وقد عمل أكثرهم، أكثر من خمسة سنة مما ينعكس بالإجابة علي ردود أسئلة المبحوثين.

المستوى التعليمي للمبحوثين،جدول (2): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	13	%13.0
جامعي	65	%65.0
فوق الجامعي	22	%22.0
الجملة	100	100%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (2) أعلاه يتضح أن 13% من جملة أفراد العينة مؤهلهم العلمي ثانوي بينما 65% من جملة المبحوثين مؤهلهم العلمي بكالوريوس كما يتضح أن 22% من جملة أفراد العينة مؤهلهم العلمي درجات فوق الجامعية، مما سبق نستنتج أن معظم المبحوثين مؤهلهم العلمي بكالوريوس ثم بعدهم حملة الدراسات العليا وهذا يعتبر مؤشر جيّد بأن أفراد العينة مؤهلين أكاديمياً مما يساعد في الحصول علي معلومات مفيدة تعين الباحث علي تحقيق أهداف الدراسة.

سنوات الخبرة للمبحوثين، جدول (3) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 10 سنة	36	%36
من10–20 سنة	52	%52
من21 –30 سنة	11	%11
أكثرمن 30 سنة	1	%1
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (3) أعلاه يتضح أن 36% من جملة أفراد العينة خبرتهم العملية أقل من 10 سنوات وأن 52% منهم تتراوح فترة خبرتهم العملية ما بين 10 – 20 سنة، كما يتضح أن 11% من جملة أفراد العينة تتراوح خبرتهم العملية من 21 – 30 سنة بينما 1% (شخص واحد) من جملة المبحوثين خبرته العملية تمتد لأكثر من 30 سنة، مما سبق نستنتج أن معظم المبحوثين خبرتهم العملية من 10 – 20 سنة في هذا المجال مما يعنى الحصول على معلومات من قبل أشخاص ذوى خبرة ومعرفة وبالتالي الاطمئنان علي المعلومات الناتجة عن تلك البيانات، وانعكاس ذلك بالإجابة علي الدراسة.

تخصص المبحوثين، جدول (4): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	52	%52
إدارة	9	%9

اقتصاد	18	%18
بنوك	2	%2
أخرى	19	%19
المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (4) يتضح أن 52% من جملة أفراد العينة تخصصهم العلمي في مجال المحاسبة وأن 9% من تخصصهم العلمي في الإدارة بينما 18% منهم تخصصهم في مجال الاقتصاد، وأن 2% من جملة أفراد العينة متخصصين في مجال البنوك بينما 19% منهم تخصصات العلمية في مجالات علمية أخرى، مما سبق نستنتج أن معظم المبحوثين متخصصين في مجال المحاسبة يليهم تخصص الاقتصاد ثم الإدارة وهذا يفيد الدراسة باعتبارهم أصاحب المجال المعنى الذي من ضمنهم أصحاب المراجعة الداخلية.

وظائف المبحوثين، جدول (5): التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب	24	%24
مفتش حسابات	18	%18
مراقب مالي	15	%15
مراجع	3	%3
أخرى	40	%40
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (5) يتضح أن 24% من جملة أفراد العينة يعملون في وظيفة محاسب وأن 18% منهم مفتشي حسابات وأن 15% منهم يعملون في وظيفة مراقب مالي وأن 3% منهم مراجعين بينما 40% من جملة أفراد العينة يعملون في وظائف مهنية أخرى هذا يعن أن معظم المبحوثين من الفئة الوسيطة الأخرى مما يشجع للمزيد للإلمام بالعمل المحاسبي مما يكون له دور فعّال في الإجابة للدراسة.

ثالثاً: عرض وتحليل بيانات متغيرات الدراسة:-

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences، كما تمت الاستعانة ببرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

محور الفرضية الأو لى:(تؤدي المراجعة القبلية إلى تخفيض مخاطر الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية**)**

جدول(6): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الأو لى لمحور الفرضية الأو لى.

تقوم الوحدات بوزارة المالية بعمليات المراجعة القبلية.		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	7	%7.0
لا أو افق	6	%6.0
لا أدري	4	%4.0
أو افق	46	%46.0
أو افق بشدة	37	%37.0
المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (6) يتضح أن 37% من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن الوحدات بوزارة المالية تقوم بعمليات المراجعة الداخلية كما أن46% منهم يوافقون على ذلك، بينما 6% من جملة المبحوثين غير موافق على أن الوحدات بوزارة المالية تقوم بعمليات المراجعة الداخلية كما أن 7% غير موافقين بشدة على ذلك بينما 4% من جملة أفراد العينة محايدين أو غير متأكدين من ذلك، مما سبق نستنتج أن 83% (أو افق + أو افق بشدة) يوافقون على أن الوحدات بوزارة المالية تقوم بعمليات المراجعة الداخلية هذا يدل علي ان نسبة كبيرة موافقة علي بأن الوزارة تقوم بعمليات مما يكون له الأثر الايجابي في الدراسة.

جدول(7): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الثانية لمحور الفرضية الأو لى.

يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتخفيض مخاطر الفساد المالي		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	1	%1.0
لا أو افق	10	%10.0
لا أدري	11	%11.0
أو افق	48	%48.0
أو افق بشدة	30	%30.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (7) يتضح أن 30% من جملة أفراد العينة موافقون بشدة على أن المراجع الداخلي يمتلك معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتخفيض مخاطر الفساد المالي،كما أن 48% منهم أيضاً يوافقون على ذلك، بينما 10% من جملة أفراد العينة غير موافقين على ذلك ويتضح من الجدول والشكل البياني السابقين أن 11% من جملة أفراد العينة محايدين أو غير موافقين عما أذا كان المراجع الداخلي يمتلك معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتخفيض مخاطر الفساد المالي أم لا، مما سبق نستنتج أن 78% من جملة أفراد العينة يوافقون بصورة عامة على أن المراجع الداخلي يمتلك معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتخفيض مخاطر الفساد الماليهذا يعنى أن معظم أفراد العينة يرون أن المراجع يمتلك معرفة كافية بالمعايير المهنية للتمكين الأداء المإلى وهذا واجب وضروري لابد ان يكون المراجع ذومعرفة ودراية حتى يقوم بواجبه وهذا يفيد من هذه الدراسة بالايجابية

جدول (8): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثة لمحور الفرضية الأو لى.

هنالك أثر فعال لاستخدام اساليب المراجعة القبلية على أداء هذه الوحدات.		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	3	%3.0
لا أو افق	14	%14.0
لا أدري	7	%7.0
أو افق	37	%37.0

أو افق بشدة	39	%39.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (8) يتضح أن 39% من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن هنالك أثر فعال لاستخدام اساليب المراجعة القبلية على أداء هذه الوحدات. كما أن 37% منهم موافقين على ذلك، بينما 14% من جملة أفراد العينة غير موافقين أي لا يرون أن هنالك أثر فعال لاستخدام اساليب المراجعة القبلية على أداء هذه الوحدات. كما أن 3% غير موافقين بشدة ويتضح من الجدول والشكل البياني أن 7% محايدين أو غير متأكدين من ذلك، مما سبق نستنتج أن 76% من جملة أفراد العينة يوافقون بصورة عامة على أن هنالك أثر فعال لاستخدام اساليب المراجعة القبلية على أداء هذه الوحدات. نجد ان اغلب أفراد العينة توافق بشدة بوجود أثر عند تطبيق المعايير وهذه حقيقة المعايير هي التي توصلنا لعمل مراجعي مهنى.

جدول (9): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الرابعة لمحور الفرضية الأو لى.

يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمر علي المعايير المهنية الواجبة وكيفية تخفيض مخاطر الفساد المالي.		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	5	%5.0
لا أو افق	14	%14.0
لا أدري	16	%16.0
أو افق	38	%38.0
أو افق بشدة	27	%27.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (9) يتضح أن 27% من جملة أفراد العينة موافقون بشدة على أن المراجع الداخلي يتلقى تدريب وتعليم مستمر علي المعايير المهنية الواجبة وكيفية تخفيض مخاطر الفساد المالي،كما أن 38% يوافقون على ذلك بينما 14% من جملة المبحوثين غير موافقين على تلقي المراجعين الداخليين للتدريب المستمر وأن 5% غير موافقين بشدة، ويتضح من الجدول والشكل البياني السابقين يتضح أن 16% من جملة أفراد العينة محايدين بخصوص ذلك، مما سبق نستنتج أن حوالي 65% من جملة

المبحوثين بصورة عامة يوافقون على أن المراجع الداخلي يتلقى تدريب وتعليم مستمر علي المعايير المهنية الواجبة وكيفية تخفيض مخاطر الفساد المالي، يجب ان يكون هنالك تدريب حتى يمارس المراجع مهنته بدراية وكفاءة عالية وهذا مما أكده المبحوثين في هذه الدراسة ان هنالك تدريب وان كان هنالك محايدون بذلك حسب الجدول

جدول (10): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الخامسة لمحور الفرضية الأو لى.

معايير المراجعة الداخلية تزيد من فاعلية الأداء في المؤسسات الحكومية.		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	1	%1.0
لا أو افق	3	%3.0
لا أدري	4	%4.0
أو افق	30	%30.0

أو افق بشدة	62	%62.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (10) يتضح أن 62% من جملة أفراد العينة موافقون بشدة على أن معايير المراجعة الداخلية تزيد من فاعلية الأداء في المؤسسات الحكومية كما أن 30% موافقين على ذلك، بينما 3% من جملة أفراد العينة غير موافقين أي لا يرون أن معايير المراجعة الداخلية تزيد من فاعلية الأداء في المؤسسات الحكومية وأن 4% من جملة أفراد العينة محايدين بخصوص ذلك، مما سبق نستنتج أن 92% من جملة أفراد العينة موافقين بصورة عامة على أن معايير المراجعة الداخلية تزيد من فاعلية الأداء في المؤسسات الحكومية ولاشك فيه أن المعايير تزيد من فعالية الأداء المالي في المؤسسات الحكومية.

جدول (11): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة السادسة لمحور الفرضية الأو لى.

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	5	%5.0
لا أو افق	10	%10.0
لا أدري	16	%16.0
أو افق	33	%33.0
أو افق بشدة	36	%36.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (11) يتضح أن 36% من جملة أفراد العينة موافقون بشدة على أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته كما أن 33% موافقين على ذلك، بينما 10% من جملة أفراد العينة غير موافقين وأن 5% منهم غير موافقين بشدة أي لا يرون أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته وأن 16% من جملة أفراد العينة محايدين بخصوص ذلك، مما سبق نستنتج أن 69% من جملة أفراد العينة موافقين بصورة عامة على أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته أكد أكثر من 36% من المبحوثين موافقتهم بشدة من خلال الجدول والشكل البيانى أن ادارة المراجعة الداخلية تقوم بمناقشة نظام المراجعة مع المراجع الخارجى وقد وجد الباحث هنالك من يمثل المراجعة الخارجية بوزارة المالية هذا مما يؤكد في الدراسة مع راى المبحوثين.

محور الفرضية الثانية: (تطبيق المراجعة الداخلية البعدية يزيد من نسبة وجود الاخطاء المحاسبية في السجلات والدفاتر المحاسبية بالمؤسسات الجكومية.**)**:

جدول (12): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الأو لى لمحور الفرضية الثانية.

تساعد المراجعة الداخلية في تخفيض مخاطر الفساد المالي		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	1	%1.0
لا أو افق	3	%3.0
لا أدري	3	%3.0
أو افق	32	%32.0
أو افق بشدة	61	%61.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (12) يتضح أن 61% من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن المراجعة الداخلية تساعد في تخفيض مخاطر الفساد المالي، كما أن 32% منهم يوافقون على ذلك، بينما 3% منهم غير موافقين وشخص واحد منهم غير موافق بشدة كما يتضح من الجدول والشكل السابقين أن 3% من جملة أفراد العينة محايدين أو غير متأكدين عما إذا المراجعة الداخلية تساعد في تخفيض مخاطر الفساد المالي أم لا، مما سبق نستنتج أن 93% من جملة أفراد العينة يوافقون أو يرون أن المراجعة الداخلية تساعد في تخفيض مخاطر الفساد المالي وهذا ماتطلبة الدراسةٍ.

جدول (13): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الثانية لمحور الفرضية الثانية.

وجود وحدة للمراجعة الداخلية تساعد في الضبط المالي.		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	0	%0.0
لا أو افق	2	%2.0
لا أدري	6	%6.0
أو افق	29	%29.0
أو افق بشدة	63	%63.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (13) يتضح أن 63% من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن وجود وحدة للمراجعة الداخلية تساعد في الضبط المالي كما أن 29% منهم موافقين على ذلك أيضاً، بينما 6% من جملة أفراد العينة غير موافقين على ذلك، وأن 2% من جملة أفراد العينة محايدين أو غير متأكدين عما إذا وجود وحدة للمراجعة الداخلية تساعد في الضبط المالي أم لا، مما سبق نستنتج أن 92% من جملة أفراد العينة يرون أن وجود وحدة للمراجعة الداخلية تساعد في الضبط المالي.

جدول (14): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثة لمحور الفرضية الثانية.

قوة المراجعة الداخلية يترتب عليها اكتشاف الانحرافات المالية حين وقوعها ومعالجتها		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	2	%2.0
لا أو افق	5	%5.0

لا أدري	4	%4.0
أو افق	32	%32.0
أو افق بشدة	57	%57.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (14) يتضح أن 57% من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن قوة المراجعة الداخلية يترتب عليها إكتشاف الإنحرافات المالية حين وقوعها ومعالجتها كما أن 32% منهم موافقين على ذلك بينما 5% غير موافقين و2% منهم غير موافقين بشدة أي لا يرون أن قوة المراجعة الداخلية يترتب عليها إكتشاف الإنحرافات المالية حين وقوعها ومعالجتها، كما يتضح أن 10% من جملة أفراد العينة محايدين أو غير متأكدين من ذلك، مما سبق نستنتج أن 89% من جملة أفراد العينة يرون أن قوة المراجعة الداخلية يترتب عليها اكتشاف الانحرافات المالية حين وقوعها ومعالجتها.

جدول (15): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الرابعة لمحور الفرضية الثانية.

هنالك بعض الضغوط على المراجعة الداخلية للانحياز تجاه الإدارة .		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	9	%9.0
لا أو افق	24	%24.0
لا أدري	21	%21.0
أو افق	27	%27.0
أو افق بشدة	19	%19.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (15) يتضح أن 19% من جملة أفراد العينة يوافقون بشدة على أن هنالك بعض الضغوط على المراجعة الداخلية للانحياز تجاه الإدارة كما 27% منهم يوافقون على ذلك بينما 24% منهم غير موافقين وأن 9% غير موافق بشدة على ذلك أي لا يرون أن هنالك بعض الضغوط على المراجعة الداخلية للانحياز تجاه الإدارة، كما يتضح من الجدول والشكل البياني السابقين أن 21% من جملة أفراد العينة محايدين أو غير متأكدين عما أذا كانت هنالك بعض الضغوط على المراجعة الداخلية للانحياز تجاه الإدارة أم لا، مما سبق نستنتج أن 46% من جملة أفراد العينة يرون أن هنالك بعض الضغوط على المراجعة الداخلية للانحياز تجاه الإدارة بينما 33% منهم لا يرون ذلك.

جدول (16): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة الخامسة لمحور الفرضية الثانية.

وجود المراجعة الداخلية البعدية يزيد من الوقوع في بعض الأخطاء الناتجة عن الاستخدام السيء .		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	2	%2.0
لا أو افق	2	%2.0
لا أدري	2	%2.0
أو افق	46	%46.0
أو افق بشدة	48	%48.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (16) يتضح أن 48% من جملة أفراد العينة موافقون بشدة على أن وجود المراجعة الداخلية البعدية يزيد من الوقوع في بعض الأخطاء الناتجة عن الاستخدام السيء . كما أن 46% منهم أيضا يوافقون على ذلك بينما 2% غير موافقين ومثلهم غير موافقين بشدة على ذلك، كما يتضح من الجدول والشكل السابقين أن 2% محايدين أو غير متأكدين عما إذا وجود المراجعة الداخلية البعدية يزيد من الوقوع في بعض الأخطاء الناتجة عن الاستخدام السيء أم لا، مما سبق نستنتج أن 94% من جملة أفراد العينة يرون وجود المراجعة الداخلية البعدية يزيد من الوقوع في بعض الأخطاء الناتجة عن الاستخدام السيء.

جدول (17): يوضح التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة عن العبارة السادسة لمحور الفرضية الثانية.

يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتخفيض مخاطر الفساد المالي.		
الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
لا أو افق بشدة	1	%1.0
لا أو افق	13	%13.0
لا أدري	8	%8.0
أو افق	42	%42.0
أو افق بشدة	36	%36.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م.

من الجدول (17) يتضح أن 36% من جملة أفراد العينة موافقون بشدة على يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتخفيض مخاطر الفساد المالي، كما أن 42% منهم أيضا يوافقون على ذلك بينما 13% منهم غير موافقين وأن 1% (شخص واحد) منهم غير موافق بشدة على ذلك، كما يتضح من الجدول والشكل السابقين أن 8% من جملة أفراد العينة محايدين أو غير متأكدين مدى توافر التأهيل الفني والخلفية العلمية لدى المراجع الداخلي، مما سبق نستنتج أن 78% من جملة أفراد العينة يرون أن هنالك توافر للتأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتخفيض مخاطر الفساد المالي.

تحليل البيانات ومناقشة الفرضيات:-

محور الفرضية الأو لى:(تؤدي المراجعة القبلية إلى تخفيض مخاطر الفساد المالي بالمؤسسات الحكومية)

جدول (18): يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لعبارات محور الفرضية الأو لى.

م	الفقرة	الوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري	القيمة الاختيارية	القيمة الاحتماليةSig
1	تقوم الوحدات بوزارة المالية بعمليات المراجعة القبلية.	4.00	4	1.14	79.30	0.000
2	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة لتخفيض مخاطر الفساد المالي.	3.96	4	0.95	71.30	0.000

3	هنالك أثر فعال لاستخدام اساليب المراجعة القبلية على أداء هذه الوحدات.	3.95	5	1.14	57.20	0.000
4	يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمرعلي المعايير المهنية الواجبة وتخفيض مخاطر الفساد المالي.	3.58	4	1.16	32.50	0.000
5	معايير المراجعة الداخلية تزيد من فاعلية الأداء في المؤسسات الحكومية.	4.49	5	0.80	138.50	0.000
6	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته	3.85	5	1.17	38.30	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م..

من الجدول (18) يُلاحظ أن جميع القيم الإحتمالية (Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعنى أن هناك فروق ذات دلالة أحصائية أي توجد فروق في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أو افق بشدة، أو افق، لا أدري، لا أو افق، غير موافق بشدة) أي أن إيجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره، كما يُلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم الأو ساط الحسابية أكبر من الوسط الفرضي وكذلك قيمة المنوال تتراوح ما بين (5,4) هذا يدل على أن استجابات أفراد العينة تتحيز لخيارات الموافقة (أو افق بشدة، أو افق) لأنها تأخذ الوزن الأكبر أي أن معظم أفراد العينة يوافقون على ما جاء في عبارات محور الفرضية الأو لى، يعني ذلك أن الإتجاه العام لأفراد العينة هوالقبول والموافقة على محور العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية والعناية المهنية اللازمة.كما يتضح من الجدول (18) أن معظم قيم الإنحرافات المعيارية لعبارات المحور تتراوح ما بين (0.80 – 1.17) وهي تعتبر صغيرة نسبياً مما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة على عبارات محور الفرض الأو ل، أي لا يوجد تضارب في الآراء.ما سبق من نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية الأو لى ومن نتائج إختبار كاي تربيع في الجدول (18) السابق تشير إلى الموافقة بصورة عامة لأفراد العينة على عبارات المحور وهوما يدعم صحة الفرض الأو ل للدراسة الذي ينص على أن " ضعف تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الواقع العملي يؤدى إلي عدم العناية المهنية اللازمة عند الممارسة ".

محور الفرضية الثانية: (تطبيق المراجعة الداخلية البعدية يزيد من نسبة وجود الاخطاء المحاسبية في السجلات والدفاتر المحاسبية بالمؤسسات الجكومية.):-

جدول (19): يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لمربع كاي لعبارات المحور.

م	الفقرة	الوسط الحسابي	المنوال	الإنحراف المعياري	القيمة الاختبارية	القيمة الاحتمالية (Sig)
1	تساعد المراجعة الداخلية في تخفيض مخاطر الفساد المالي.	4.49	5	0.78	138.20	0.000
2	وجود وحدة للمراجعة الداخلية تساعد في الضبط المالي.	4.53	5	0.70	94.00	0.000

3	قوة المراجعة الداخلية يترتب عليها اكتشاف الانحرافات المالية حين وقوعها ومعالجتها	4.37	5	0.93	115.90	0.000
4	هنالك بعض الضغوط على المراجعة الداخلية للانحياز تجاه الإدارة .	3.23	4	1.26	9.40	0.052
5	وجود المراجعة الداخلية البعدية يزيد من الوقوع في بعض الأخطاء الناتجة عن الاستخدام السيء .	4.36	5	0.80	121.60	0.000
6	يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتخفيض مخاطر الفساد المالي.	3.99	4	1.03	64.70	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2026م.

من الجدول (19) يُلاحظ أن جميع القيم الإحتمالية (Sig) أقل من مستوى المعنوية (0.05) عدا العبارة رقم (4) وهذا يعنى أن هناك فروق ذات دلالة أحصائية أي توجد فروق في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أو افق بشدة، أو افق، لا أدري، لا أو افق، غير موافق بشدة) أي أن إيجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره عدا العبارة رقم (4) يتضح أن قيمتها الإحتمالية أكبر 5% مما يعني أن أفراد العينة محايدين بخصوص تلك العبارة، كما يُلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم الأو ساط الحسابية أكبر من الوسط الفرضي وكذلك قيمة المنوال تترأو ح ما بين (4، 5) هذا يدل على أن استجابات أفراد العينة تتحيز لخيارات الموافقة (أو افق بشدة، أو افق) لأنها تأخذ الوزن الأكبر أي أن معظم أفراد يوافقون على ما جاء في عبارات محور الفرضية الثانية، يعني ذلك أن الإتجاه العام لأفراد العينة هوالقبول والموافقة على محور علاقة وجود نظام المراجعة الداخلية بتجويد كفاءة الأداء.كما يتضح من الجدول (19) السابق أن معظم قيم الإنحرافات المعيارية لعبارات المحور أقل من الواحد الصحيح وهي تعتبر صغيرة نسبياً مما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة على عبارات محور الفرض الثاني، أي لا يوجد تضارب في الآراء.ما سبق من نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية الثانية ومن نتائج إختبار كاي تربيع في الجدول (19) السابق تشير إلى موافقة أفراد العينة بصورة عامة على عبارات المحور وهوما يدعم صحة الفرض الثاني للدراسة الذي ينص على أن " وجود نظام للمراجعة الداخلية له أثر فعال في تجويد كفاءة الأداء المالي بوحدات وزارة المالية بولاية غرب كرد فان ".

عاشراً: النتائج والتوصيات:

أو لاً: النتائج

من خلال التحليلات النظرية والعملية وتحليل نتائج الاستبيان واستقراء أراء المبحوثين توصل الباحثان إلي مجموعة من النتائج أهمها.

1/ معايير المراجعة الداخلية تزيد من فاعلية الأداء في المؤسسات الحكومية.

2/تساعد المراجعة الداخلية في تخفيض مخاطر الفساد المالي.

3/ أن المراجعة الداخلية تساعد في تحسين النظام المإلى والإداري بولاية غرب كردفان

4/ قوة المراجعة الداخلية يترتب عليها اكتشاف الانحرافات المالية حين وقوعها ومعالجتها

5/ وجود المراجعة الداخلية البعدية يزيد من الوقوع في بعض الأخطاء الناتجة عن الاستخدام السيء .

6/ يتوافر التأهيل الفني والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي لتحسين كفاءة وفاعلية المعاملات المالية.

ثانياً: التوصيات

بناءاً على ماتم التوصل الية من نتائج فى هذه الدراسة، فإننا نوصى بالتالي:

1/العمل على زيادت الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي فى دعم الإدارة والأحكام فى مختلف النواحي المالية والإدارية بولاية غرب كردفان.

2/متابعة التطورات الفنية التى تطراء على معايير المراجعة الداخلية ومدى علاقتها بالأداء المالي للمؤسسات بالولاية.

3/ضرورة إجراء دورات تدريبية وتأهيلية من إجل المواكبة والتطوير للمراجعين الداخليين على المعايير المهنية.

4/ضرورة توصيل التقارير المالية فى الوقت المناسب حتى يتم إتخاذ القرار الملائم بذلك

المصادر والمراجع:

أو لاً: المراجع باللغة العربية

- إسماعيل محمد صادق،2014، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومة وابعاده المختلفة، الطبعة 1، دار الكتب المصرية، مصر.

- إبراهيم خليل السعدي،2009، اثر الإنهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الاسراء، عمان.

- احمد أبودية، 2004، الفساد وآليات مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة، أمان- القدس.

- احمد مصطفي محمد،2012 الاثار الاقتصادية للفساد الإداري، الطبعي الأو لي، دار الفكر الجامعي، مصر.

- اشتيوي إدريس عبد السلام، المراجعة: معايير وإجراءات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،الطبعة الرابعة، 1996.

- إشراقة بشير محمد بشير، دور التحليل المالي في التقليل من مخاطر التشغيل المصرفي، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2021م.

.2003- الصبان محمد سمير، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،

- الغالبي، ظاهر محسن العامري،2010، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال- الاعمال والمجتمع، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

- ألفين أرنيز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.

- القاضي حسين، ودحدوح حسين، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية،مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.

- الهادي تميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشروالتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

- امين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2006.

- ايناس الزهراني، الإخبار عن الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة بين القانون السعودي والمواثيق الدولية، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاثالعلمية والتربوية، العدد (38)، 2021م.

- بن مشري، عبدالحليم،2001، الفساد الإداري، مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد5، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

- بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق،، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

للعلوم السودان جامعة :الخرطوم (الخارجي، المراجع فحص نطاق على واثرها الداخليه الرقابه الشريف، عثمان - جعفر م). 2005 منشورة، غير ماجستير، رسالة والتكنولوجيا،

- جنان مهدي، أثر الرقابة المالية للحد من الفساد المالي، مجلة آفاق ذكية، كلية الإدارة والاقتصاد، الطبعة (4)، 2022م.

- حاكم محسن محمد،2012، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، الملتقى العلمي الدولي السابع: حول الفساد الإداري والمالي المشكلة وسبل العلاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.

- حسين، دحدوح حسين، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن،.2000م

..- حمدي السقا، أصول المراجعة، جزء 1، ابن حيان، دمشق، سوريا، 1978

- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، 1999.

- دارين عادل، 2026، دور لجان المراجعة في الحد من عدم تماثل المعلومات ورفع جودة التقارير المالية مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (27)، العدد(1).

- سعد العنزي،(2002)، وجهة نظر تحليلية في الفساد، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، العدد السادس السنة الثانية.

سوافري فتح رزق، عبد المالك محمد أحمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2003.-

- صلاالدين محمد حسن، 2012، جرائم الفساد، الكتاب الأو ل، الطبعة الأو لي، دار الكتاب الحديث، مصر.

- عادل عبداللطيف،2012، الفساد كظاهلرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجله المستقبل العربي، العدد27، بيروت، لبنان.

- عطية الجبار، 2007، تجارب بعض الدول العربية في مكافحة الفساد، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد3، مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية الأردن.

- قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لجمهورية السودان لسنة 1989م، السودان، وزارة العدل

- محمد بن عزوز،2016، الفساد الإداري والاقتصادي اثاره واليات مكافحتهك حاله الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد7.

- محمد حسن عادل،2014، الفساد الإداري: أسبابه، اثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد107.

- محمد علي إبراهيم،2000، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته، الملتقى العربي الثالث:حول حماية المال العام والحد من الفساد المالي والإداري، ورشة عمل مكافحة اعمال الرشوة والفساد، الرباط يومي 11-15مايو.

- محمد كريفار، محمد الأمين بربري،2017، دور واهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي باشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد59.

- محمود صادق سليمان، 2005، الفساد: الواقع والدوافع والانعكاسات السلبية، مجلة الفكر الشرطي، العدد54، الشارقة، مركز بحوث الشارقة.

- مختار رحماتى حكيمة، المراجعة الداخلية فى البنوك، رسالة ماجستير غير منشور فى العلوم الاقتصادية فرع جامعة الجزائر2007.

- مفتاح صالح، فريد معارفي، (2012)، مداخلة: الفساد الإداري والمالي، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم النسيير، جامعة محمد خضير-سكرة

- منصور حامد محمود، محمد أبوالعلا الطحان، محمد هشام الحموي، أساسيات المراجعة، جامعة القاهرة، مصر، 1994.

- منظمة الشفافية 2002، التقرير العالمي للفساد الاقتصادي.

- منير الحمش، 2006، الاقتصاد السياسي الفساد الإصلاح والتنمية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق سوريا.

للعلوم السودان جامعه الخرطوم: الحكومي،(قطاع في المالي الاداء ترقية في الداخليه المراجعة دور بشير، ابراهيم - نصردين م). 2009 والتمويل،غير منشورة، المحاسبه في الماجستير درجه لنيل رسالة والتكنولوجيا،

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Alemann,2008, Ulrich Von And Heinrich-Heine," Political Corruption In Europe: Causes, Consequences, Challenges", Wissens chafts zentrum Nor-Nordhein-Westfalen, Dusseldorf, Germany.
2. https://www.transparency.org
3. Samuel Hunting,2001, Modernization And Corruption, Article In The Book Of: Political Corruption: Consepts And Contexts, 3rd Edition, Transaction Publishers.
4. www.ohchr.org